أثـــر العامل الجغرافـــي علـــى الاستقرار السياسي في ليبيا بعد2011

أ. فاطمة إسماعيل رمضان*
قسم العلوم السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية صرمان ، جامعة صبراتة ، ليبيا
البريد الإلكتروني: fatima.saleh@eco.sabu.edu.ly
تاريخ الاستلام 25/ 4 / 2025م تاريخ القبول 25 / 9 / 2025م

The Impact of the Geographical Factor on Political After 2011 Stability in Libya

Fatima Ismail Ramadan – Faculty of Economics and Political Science, Surman – Department of Political Science – Sabratha University
fatima.saleh@eco.sabu.edu.ly

Abstract

This study explores the impact of the geographical factor on political stability in Libya, by analyzing the interaction between the country's geography, social structure, economy, and political institutions. The findings indicate that Libya's geographic characteristics—its strategic location, vast territory, and rich natural resources—represent both an opportunity and a challenge. While geography offers potential for development and stability, the misuse or neglect of these advantages has contributed to division and fragility within the state. The research further highlights that the post-2011 political fragmentation has weakened Libya's ability to utilize its geographic assets effectively, diminishing its regional and international influence. The study concludes that achieving sustainable political stability in Libya requires an inclusive political system capable of managing geographical and social diversity, thereby transforming geography from a source of conflict into a foundation for unity and national development.

Keywords : Geographic factor,Political Stability,Geographical ocation,Political Division.

الملخّـــــص:

يتناول هذا البحث أثر العامل الجغرافي في الاستقرار السياسي في ليبيا، من خلال تحليل التفاعل بين الجغرافيا السياسية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي للدولة الليبية. وقد بيّن البحث أن الخصائص الجغرافية — من موقع ومساحة وموارد طبيعية وتركيبة سكانية — تمثل عوامل مزدوجة التأثير، فهي تمنح الدولة فرصاً استراتيجية للتنمية والاستقرار، لكنها في الوقت ذاته تُشكّل تحدياتٍ تهدد هذا الاستقرار إذا أسيء

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

توظيفها. كما أوضحت الدراسة أن الانقسام السياسي والمؤسساتي بعد عام 2011 انعكس سلباً على قدرة الدولة على استثمار موقعها ومقدّراتها الجغرافية، مما أدى إلى ضعف مكانتها الإقليمية والدولية. وخلص البحث إلى أن تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا يستوجب بناء نظام سياسي متوازن قادر على إدارة التنوع الجغرافي والبشري بفاعلية، بما يعزز الوحدة الوطنية ويحول الجغرافيا من عامل صراع إلى عامل استقرار وتنمية.

الكلمات المفتاحية:العامل الجغرافي،الاستقرار السياسي،الموقع الجغرافي،الانقسام السياسي.

المقدمـــــــة:

يعد العامل الجغرافي من العوامل المهمة التي تؤثر علي استقرار الدولة ، ويشمل العامل الجغرافي مجموعة من العوامل الفرعية اهمها الموقع والمساحة ويعتبر الموقع الجغرافي احد العوامل التي تؤثر في الجغرافيا السياسية في الدولة لتأثير علي اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكوماتها والسبب في ذلك لان الموقع الجغرافي يحدد الي حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية كما ان يحدد ماهية التهديدات الخارجية المباشرة كما ان التعداد السكاني لدولة يعتبر من العوامل الهامة في تكوين قوتها وتتمثل، الموارد الطبيعية العنصر الآخر لاستقرار الدولة والمتمثلة في المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد، وامتلاك هذه الموارد يزيد من استقرار الدولة، تحتل ليبيا موقعاً جغرافياً هاماً ويعطي لها مكانة مميزة حيث تعد رابع أكبر البلدان مساحة في أفريقيا وما تمتاز به من ثروات وموارد طبيعية وما يترتب علي ذلك من تأثير على استقرارها السياسي، واستنادًا إلى ذلك فان هذه الدراسة تستهدف للبحث عن العامل الجغرافي يجب أن ينظر فيها بعين الاعتبار للعامل الديموغرافي والموارد الطبيعية كعناصر هامة لها تأثيرها في الاستقرار السياسي لدولة.

مشكلة الدراسة بتساؤلاتها :

تُعد ليبيا دولة ذات موقع جغرافي متميز في قلب شمال إفريقيا، تطل على البحر المتوسط وتحدّها ست دول من جهات متعددة، ما يجعلها مركز تفاعل جغرافي وسياسي معقد,ومن هنا تطرح الإشكالية المركزية للبحث على النحو الآتي:

هل تسهم العوامل الجغرافية في تعزيز أو إضعاف الاستقرار السياسي الليبي عبر فترات التحول المختلفة؟

أهداف الدراسة :

1. التعرف علي طبيعة البلاد وموقعها الجغرافي.
2. تسليط الضوء على بعض الموارد الطبيعية التي تمتاز بها ليبيا ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي.
3. إدراك العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية وكل من العامل الجغرافي والاستقرار السياسي.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا والسياسة في الحالة الليبية، وهي علاقة غالباً ما أُهملت في التحليل السياسي الحديث. فالعامل الجغرافي لا يقتصر على كونه محدداً طبيعياً لحدود الدولة وموقعها، بل يشكل إطاراً حاكماً لتفاعلاتها الداخلية والخارجية، ويؤثر مباشرة في طبيعة نظامها السياسي واستقراره. وتنبع أهمية هذا البحث أيضاً من راهنيته، إذ تأتي ليبيا اليوم في مرحلة حرجة تتطلب فهماً علمياً للعوامل المؤثرة في استقرارها، خصوصاً في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة.

فرضية الدراسة:

إن العوامل الجغرافية، سواء الطبيعية (الموقع، التضاريس، المناخ، الموارد) أو البشرية (التركيبة السكانية، التوزيع القبلي، الأنشطة الاقتصادية)، تمثل محددًا جوهريًا في تشكيل مسار الاستقرار السياسي في ليبيا، بحيث يمكن أن تعزز أو تضعف مؤشرات هذا الاستقرار وفقًا لطبيعة إدارتها وتفاعلها مع السياسات العامة للدولة.

حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على ليبيا
2. الحدود الزمنية: لقد تم تحديد الدراسة من الناحية الزمنية بالفترة الممتدة (2011-2020)

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركز المنهج الوصفي علي وصف الظاهرة قيد الدراسة، أما المنهج التحليلي ركز على دراسة الاثر وتحليلها بين متغيرات الدراسة الرئيسة والمتمثلة في العامل الجغرافي والاستقرار السياسي في ليبيا.

المبحث الأول ـ الإطار النظـــــــري

المطلـــب الأول ـــ الجغرافيـــا كعامـــل مـــؤثر فـــي بنـــاء الدولـــة والاســـتقرار

مفهوم العامل الجغرافي (المفهوم – نشاة - مراحل):

مفهوم العامل الجغرافـــــي : يعد العامل الجغرافي في مقدمة العوامل المؤثرة على استقرار الدولة ، لذلك نجد الدول التي لا منافد لها على البحر كثيرا ما تتعرض للضغوط الاقتصادية في حالات التوتر السياسي(1).

ان الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الاولى في تكوين استقرار الدولة ، ذلك بان الدول هي في الاساس وحدات اقليمية اذا يمثل الاقليم احد أركان وجودها فلا دولة بدون اقليم ان تأثير العامل الجغرافي على استقرار الدولة ينحصر في عوامل رئيسية(2) وهي :

1- حجم الرقعة الجغرافية : ان حجم الدولة اثرا هاما علي استقرار الدولة فقد تكون للمساحة تأثير على الدور الذي تلعبه الدول في المجال الدولي كما ان اتساع رقعة الدولة قد يكون مصدرا للأمن والخطر في ان واحد، ان اتساع رقعة الدولة قد تتيح فرصة لها بتوفير الاراضي الضرورية للتوسع في المشاريع الزراعية ، ان اتساع رقعة الدولة يصعب على الدولة الاخرى احتلالها او السيطرة عليها بسهولة(3).

2- المناخ : يلعب المناخ المعتدل دورا هاما في تنشيط فعالية الانسان ، وبالتالي فإنه يساعد في زيادة استقرار الدولة ، حيث ساعد المناخ المعتدل لمنطقة حوض المتوسط على نشوء الحضارات الكبرى ، بينما نرى ان المناطق الباردة والحارة الرطبة والحارة الجافة تقيد فعالية الانسان وتشكل نقاط ضعف للدول ، إن نوعية المناخ يحدد المقدرة الانتاجية الزراعية للدولة ، كما للمناخ تأثير مباشر يكون اكثر وضوحا في حالة الحرب ، حيث يكون المناخ عاملا يعوق تقدم القوات الغازية(4).

3- التضاريس: تعتبر من أكثر عناصر المظهر الطبيعي انتشارا وذات صلة باستقرار الدولة سواء كانت سهلا منبسطا او ارضا جبلية او هضابا ، فقد تتحكم التضاريس من حيث وجود الجبال والوديان والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة ، فكلما كان الاتصال سهلا وممكنا زاد درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين كذلك ان سهولة الاتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة في الداخل وتساهم في عملية الاستقرار لدولة(5)، ان التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر على مركزها الدولي فامن الصعب على قوة خارجية السيطرة على الدولة ذات التضاريس الجبلية ، فقد لعبت الطبيعة الجبلية لليمن دورا كبيرا للاستقلال اليمن عن السيطرة العثمانية منذ اوائل القرن السادس عشر(6).

4- الموقع الجغرافي : ان الموقع الجغرافي يعد من العوامل التي تؤثر على استقرار الدول،

فهناك مواقع جغرافية تتسم بأنها طريق طبيعي للانتقال والمرور الدولي (كقناة سويس، وجبل طارق) وبالإضافة الي المواقع المطلة على البحار فامتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها وذلك لان السواحل البحرية هي المنافد الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي ، ويتضح تأثير المساحة الجغرافية على استقرار الدولة فاتساع المساحة يوفر امكانات للدفاع أمام الغزو الخارجي (7). ويؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية من عدة نواحي فالموقع الجغرافي يحدد الى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، ويحدد ماهية التهديدات الموجهة الى أمن الدولة(8)، كما ان موقع الدولة في تلك المنطقة الجغرافية التي تقع في اطارها يؤثر علي استقرار الدولة وذلك من خلال تحديد هوية الدولة والتهديدات الخارجية ، فموقع بلجيكا وقربة من الساحل البريطاني مما دفع بريطانيا الي تتبع سياسة عدم السماح بسيطرة قوى كبرى معاديه على بلجيكا ، فالموقع الجغرافي للدولة ويعني بذلك- ايضا - موقعها البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد أو بحرين ويشترط في الموقع البحري ان يمكن الدولة من السيطرة على الطرق التجارية الهامه والتحكم في القواعد السوقية حتى تستطيع التصدي لأي عدو يهدد نطاقها الاقليمي(9).

نشأة الجغرافيا السياسية ومراحل تطورها:

تُعزى البدايات الأولى لدراسة الجغرافيا السياسية إلى الفيلسوف أرسطو (383–322 ق.م)، الذي يُعد أول من تناول فكرة قوة الدولة بوصفها نتاجًا لتوازن مواردها مع عدد سكانها. كما طرح أرسطو أفكارًا جوهرية حول وظائف الدولة ومشكلات الحدود السياسية. وقد مرت الجغرافيا السياسية، منذ نشأتها وحتى العصر الحديث، بأربع مراحل رئيسية من التطور.

المرحلة الأولى ـ مرحلة الحتم الجغرافي والتأثر بالبيئة : تمثل هذه المرحلة مرحلة الاعتقاد بتأثير البيئة في السلوك السياسي، وهي السمة التي ظهرت في مختلف فروع الجغرافيا البشرية. ركزت هذه الفترة على التفاعل بين الإنسان وبيئته الجغرافية، وأظهرت مجموعة من الأفكار الأساسية أهمها:

1- أن قوة الدولة تعتمد على سكانها ومواردها، كما أوضح أرسطو.

2- أن نجاح الدولة مرتبط بمدى قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما أشار إليه سقراط وأفلاطون.

ومع ظهور الإسلام وتأسيس الدولة الإسلامية، انهارت كل من الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية، ليظهر فكر العلماء العرب والمسلمين في مجال الجغرافيا السياسية. ويعد عبد الرحمن بن خلدون (1342–1405م ، (من أبرز من كتب في هذا المجال، حيث تناول في

المقدمة عوامل قيام الدولة وقوتها وانهيارها، محددًا خمس مراحل تمر بها الدولة من النشأة إلى السقوط. وفي منتصف القرن السابع عشر، برز في بريطانيا الجغرافي السير وليم بني، الذي اهتم بدراسة الخرائط السياسية والاقتصادية، وأسهم في ترسيخ أسس الجغرافيا الحديثة.

المرحلة الثانية ـ الدولة ككائن حي : في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظهرت أعمال فريدريك راتزل الذي يعد المؤسس الفعلي للجغرافيا السياسية. ففي عام 1897م نشر كتابه عن الجغرافيا البشرية، حيث ربط بين الدولة والأرض في إطار من الحتمية البيئية. ، وأكد راتزل على أهمية الموقع والمساحة واعتبر أن الدولة كائن حي يتطور ضمن حدود بيئته الجغرافية. إلا أن فكره تأثر بالنزعة القومية الألمانية، مما أفقده بعض الموضوعية. ورغم ذلك، كانت دراساته الأساس لقيام علمي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك. وقد واجهت نظرياته انتقادات من المدرستين الإنجليزية والأمريكية لابتعادها عن مفاهيم التعايش السلمي بين الدول.

المرحلة الثالثـــــة ـ نظريـــة قلب العالم: بدأت هذه المرحلة مع العالم البريطاني سير هالفورد ماكندر (1861–1947م)، أحد مؤسسي المدرسة الجغرافية في بريطانيا، وأول أستاذ للجغرافيا بجامعة أكسفورد. حيث ركز ماكندر على تحليل الأقاليم الجغرافية، وميز بين الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية. ورأى أن التاريخ الإنساني هو صراع دائم بين الدول القارية والدول البحرية؛ فالأولى تسعى للوصول إلى البحار، بينما الثانية تحاول التغلغل في أعماق القارات لتحقيق مكاسب استراتيجية. وحدد ماكندر ثلاثة نطاقات رئيسية للقوة:

1- المنطقة القارية (القاعدة)

2- المنطقة البحرية (المحيطية).

3- المنطقة الانتقالية (الوسطى).

واعتبر أن مركز القوة يقع في قلب العالم الذي يتمثل في المنطقة الممتدة من نهر الفولغا غربًا حتى حدود الصين ومنشوريا شرقًا، ومن القطب الشمالي شمالًا إلى هضاب آسيا الوسطى جنوبًا. وصاغ قاعدته الشهيرة بقوله: من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم بأسره. وتنبأ ماكندر بأن روسيا، إذا خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، ستصبح القوة الأعظم عالميًا، وهو ما تحقق جزئيًا خلال الحرب الباردة. و نموذج كوهين للمناطق الجيوستراتيجية قام سول كوهين بمراجعة نظرية ماكندر في ضوء التطورات التكنولوجية والسياسية الحديثة، معتبرًا أن العالم يتكون من وحدات إقليمية مستقلة لا من كتلة

واحدة. ورأى أن مراكز القوة العالمية تضم إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قوى جديدة مثل اليابان، الصين، وأوروبا، تليها مجموعة ثانية تضم دولًا صاعدة مثل الهند، البرازيل، ونيجيريا. وفي تعديلاته عام 1982م، أضاف كوهين منطقة جديدة "مهشمة" في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما أفضى إلى تصور عالمي متعدد القوى أكثر ديناميكية من النماذج السابقة.

المرحلة الرابعـــــة: ما بعد 1982م : تمتد هذه المرحلة حتى عام 2004م، وتتميز بتغيرات جذرية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز النظام الدولي المتعدد الأقطاب. وفي هذه الفترة، تطور الاهتمام بـ مدرسة الجيوبوليتيك التي تُعنى بدراسة العلاقات بين الدول وسياساتها من منظور الموقع الجغرافي والمقومات الطبيعية.

يهدف التحليل الجيوبوليتيكي إلى فهم نفوذ الدولة خارج حدودها تبعًا لموقعها، مواردها، وتحالفاتها، وهو ما يجعل منه أداة استراتيجية لصنع القرار السياسي.

الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيك المقارنة تدرس الدولة كما هي فعلاً تحدد ما يجب أن تكون عليه الدولة الموضوع تعنى بالماضي والحاضر تركز على المستقبل الزمن تميل إلى الثبات ، وتتسم بالحركة والتطور الطبيعة تعكس الواقع القائم تضع خطط التوسع والسيطرة الهدف تعترف بالحدود القائمة لا تعترف بها الحدود تركز على السياسة الداخليةتركز على السياسة الخارجية المجال

التمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك:

يرى كارل هاوسهوفر أن الجيوبوليتيك هي فرع من فروع الجغرافيا السياسية، إذ تعتمد على معطياتها وتوظفها لخدمة الأهداف الاستراتيجية للدولة ، وأما هنري كيسنجر فقد أسهم في نشر هذا المصطلح خلال فترة الحرب الباردة، حتى أصبح جزءًا من الخطاب السياسي والإعلامي العالمـــي (10) ، وفي نهاية القول إن الجغرافيا السياسية تُعنى بدراسة واقع الدولة كما هو قائم فعلاً، في حين تسعى الجيوبوليتيك إلى استشراف ما ينبغي أن تكون عليه الدولة من حيث القوة والنفوذ ، وبذلك، فإن العِلمين متكاملان ومتفاعلان:فالجغرافيا السياسية تمثل "الأساس"، بينما تشكل الجيوبوليتيك "الامتداد الاستراتيجي" لها.

المطلب الثانـــي ـ ديناميات الاستقرار السياســـي:

مفهوم الاســـتقرار السياسي : إن الاستقرار السياسي يختلف من مدرسة إلى أخرى فهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يقوم على أساس القوه والتسلط وبعضهم الآخر يذهب إلى أن الاستقرار يقوم على أساس التوزيع العادل للثروة (11), أي: بمعنى أن

الاستقرار السياسي في أي دولة يجب أن يقوم على أساس تحقيق أكبر قدر من التعاون بين الجهة الحاكمة وأفراد المجتمع .

يشـــير مفهوم الاستقرارفي اللغـــة إلى معاني الثبات والرســـوخ والتوازن. وقد تناول ابن منظور هذا المفهوم في لسان العرب موضحًا أن الاستقرار مشتق من الفعل استقرّ، وأصله من القَرّ أي القرار في المكان؛ فيقال: قَرَرْتُ وأَقْرَرْتُ قرارًا، أي ثبتّ واستقرّ. وجاء في قوله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ**﴾ سورة إبراهيم، الآية (26 أي : ليس لها ثبات أو استمرارية. ومن ثمّ، يُفهم من المعنى اللغوي أن الاستقرار يدلّ على الثبات والاستمرار في وضعٍ مستقرّ، سواء في المكان أو في الحال أو في النظم والأوضاع المختلفة(12).

وتتعدد التعريفات لمفهوم الاستقرار السياسي في الإصطلاح ومن بينهما(13):

لبستLIPEST فإنه يؤكد على ان الاستقرار السياسي هو نتيجة او محصلة اداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية ، معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فعالية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي ، وأما ارسطو فقد ركز على مدى تأثير التفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع على الاستقرار السياسي وذهب إلى أن عندم التوزيع العادل للثروة والمكانة والامتياز تعتبر من اهم اسباب الثورة وعدم الاستقرار داخل المجتمع .

متطلبات الاستقرار السياسي:

إن الاستقرار السياسي لا يتحقق بالاعتماد على القوة العسكرية أو الأمنية وحدها، بل يقوم على مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تجعل من قوى المجتمع كلها شريكة في حفظ الأمن وصون تماسك الدولة. فالحفاظ على الاستقرار لا يكون عبر القمع أو الإقصاء، وإنما من خلال تفاعل إيجابي بين مكونات المجتمع والنظام السياسي، بحيث يصبح استقرار النظام مرهونًا بمدى انسجامه وتفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية.

وبفعل هذا الترابط، تتأثر الخيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظـام السياسـي، ممـا يجعـل تحقيـق الاسـتقرار السياسـي مشـروطًا بتـوافر مجموعـة مـن المتطلبات الأساسية تمثل ركائزه الجوهرية، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- **قدرة النظام على مواجهـة التحديات** : يتوقـف اسـتقرار النظـام السياسـي علـى قدرتـه فـي التعامـل مـع التحـديات والمطالـب الصـادرة عـن البيئـة الداخليـة (أي المجتمـع)، وكـذلك تلـك المفروضة من البيئـة الخارجيـة (أي المجتمـع الـدولي). فكـل نظـام يسـتطيع التكيـف مـع هـذه التحديات والتفاعل معها بمرونة يُعد نظامًا مستقرًا.

ويقتضـي هـذا الأمـر ابتكـار أيـديولوجيات سياسـية تسـاهم فـي تعزيـز المؤسسـات السياسـية وترسيخ استقرارها وتكاملها.

2- **المصالحة بين السلطة والمجتمع** : يُعد وجود توافق حقيقي بين مشـروع السـلطة السياسـية ومشروع المجتمع أحـد الشـروط الأساسـية للاسـتقرار. إذ يـؤدي هـذا التوافـق إلـى بنـاء الثقـة والرضـا المتبادلين بين الطرفين، ما يجعل قوة المجتمع نابعة من انسجامه السياسي مـع النظـام الحاكم، ويعزز من تماسك الدولة واستمراريتها.

3- التجانس الفكري والثقافي بين القوى السياسية : يتطلب الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي وأيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة داخل النظام. فالتقارب في الرؤى يتيح الحوار السلمي وتبادل الآراء على أساس المصلحة العامة، مما يدعم التوافق الوطني. إلا أن هذا الشرط لا يمكن اعتباره مطلقًا؛ فهناك نماذج تاريخية أثبتت إمكانية تحقيق الاستقرار رغم التنوع والتعددية، مثل دولة المدينة عند أفلاطون التي حققت العدالة السياسية رغم العصبيات، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم خليطًا واسعًا من الأعراق والأديان لكنها تمكنت من تحقيق درجة من الاستقرار بفضل نظامها الديمقراطي وآليات الدمج الاجتماعي.

4-الاندماج والتجانس القومـــــي : يتجسد الاندماج القومي في تحول الولاء من الانتماءات الضيقة إلى الولاء الوطني الشامل، كما يشمل التماسك المؤسسي القائم على بناء مؤسسات قادرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية. ويُعد الأداء الحكومي عنصرًا جوهريًا في هذا الإطار، إذ ينبغي أن يتسم بالفعالية والشرعية، وأن يمتلك القدرة على سنّ القوانين وتنفيذها بكفاءة، مع خفض نسب الفقر والبطالة، وهو ما يمنح النظام ثقة المواطنين وولاءهم.

5- تمايز الأبنية السياسية وشرعية النظام : إن امتلاك النظام السياسي لأبنية مؤسسية متمايزة ومستقلة الوظائف يعد مؤشرًا على استقراره، إذ تزداد كفاءته كلما تنوعت مؤسساته واستقلت في أدائها. كما يشترط الاستقرار تمتع السلطة السياسية بالشرعية، فكلما ارتفعت شرعية النظام، ازدادت قدرته على اتخاذ القرارات وتنفيذها دون الحاجة إلى القمع. فالشرعية تمثل الأساس الإنساني للحكم المستقر، وتعد البديل الأرقى لاستخدام القوة والإكراه، إذ تضمن استقرار العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحقق التوازن داخل المجتمع.

6- المشاركة السياسية : يشكل انخراط المواطنين في العملية السياسية أحد أهم متطلبات الاستقرار، إذ تمثل المشاركة آلية أساسية لبناء المؤسسات الديمقراطية وإضفاء الشرعية على النظام. ويعتمد الاستقرار السياسي هنا على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية

ودرجة المأسسة؛ فكلما كانت المؤسسات السياسية قوية ومنظمة، أمكن ضبط المشاركة السياسية بما يعزز الاستقرار ويحول دون الفوضى أو الاحتكار السياسي.

7ـ المتطلبات الاقتصادية والاجتماعيـــة : يستند الاستقرار السياسي أيضًا إلى القدرة الاقتصادية والاجتماعية للنظام، والتي تشمل وظيفتين أساسيتين:

القدرة الاستخراجية: أي مدى كفاءة النظام في تعبئة الموارد المادية والبشرية من الداخل والخارج لتلبية حاجات الدولة.

القدرة التوزيعيـــة: وتعني مدى عدالة النظام في توزيع المنافع والقيم (مثل الثروات، الفرص، والخدمات) بين فئات المجتمع.

فكلما أدار النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة، زادت شرعيته واستقراره، والعكس صحيح. أما على الصعيد الاجتماعي، فيتجلى الاستقرار في قدرة النظام على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وحماية النظام العام والأمن الوطني، مما يعزز الثقة والتعاون بين الطبقة الحاكمة والمحكومة.

التوازن بين النظام السياسي والبيئة الاجتماعية:

يتحقق الاستقرار عندما ينجح النظام في إقامة توازن بين ذاته وبيئته الاجتماعية من خلال ما يلي:

ـ أن يعكس النظام القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

ـ أن تعبّر سياساته عن مصالح الفئات والطبقات المؤثرة فيه.

ـ أن تتوافر قنوات فعّالة للاتصال السياسي تربط أجزاء المجتمع وتمكّن كل فئة من المشاركة في صنع القرار.

ـ أن تمثل النخبة الحاكمة التنوع المجتمعي الحقيقي بحيث تشعر كل قوة اجتماعية بأنها ممثلة داخلها(14).

المبحث الثاني ـ الجغرافيا السياسية كمعيق امام استقرار الدولة الليبية:

المطلب الأول ـ عوامل جغرافية مؤثرة في الاستقرار السياسي:

إن الموقع الجغرافي يعد من العوامل ذو اهمية بالغة التي تؤثر على استقرار الدولة، تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي وبساحل يطل على البحر المتوسط، و تمثل بوابة اوروبا الى افريقيا ، فالموقع الجغرافي لليبيا في مقابلة الساحل الاوروبي ساعد على وجود حركة اتصال مستمر بين الدول الاوربية وليبيا ، وبالإضافة الى الثروات العظيمة التي تتمتع بها ليبيا وخاصة في قطاعي النفط والغاز وما يترتب على ذلك من تأثير على استقرارها السياسي(15). حيث إن بيئة النظام السياسي أو ما يُعرف بـ محيطه الجغرافي، من خلال تحليل ديناميات التفاعل بين

النظام السياسي وعنصر الأرض بوصفه أحد المكونات الجوهرية التي تؤثر في طبيعة الدولة واستقرارها، وذلك من خلال المحاور الآتية:

1- **المساحة الجغرافيـــــة** : تُعد المساحة الجغرافية من العناصر الأساسية في تكوين شخصية الدولة ووحدتها وقوتها، إذ يشكّل الإقليم الإطار المكاني الذي تمارس فيه الدولة سيادتها واختصاصاتها بصورة كاملة. فالإقليم هو الامتداد المكاني للدولة الذي يمنحها كيانها القانوني والسياسي ويميّزها عن غيرها من الكيانات والمجتمعات. ويقع على عاتق المواطنين والمقيمين ضمن هذا الإقليم الخضوع لسلطة الدولة، في حين تلتزم الدولة بحماية حقوقهم وصون سيادتهم، مع ضرورة احترام حقوق الدول الأخرى وسكانها، وفقًا للقواعد القانونية الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول.

2- الموقع الجغرافـــي : يُعد الموقع الجغرافي عاملًا حيويًا في تحديد هوية المجتمع السياسي ووحدته. فالإقليم يشكّل البيئة التي تذوب فيها حياة الجماعات البشرية وتتوحد فيها مصالحها وتتشكل من خلالها شخصيتها الوطنية الخاصة. فالإقامة الدائمة للجماعات البشرية على أرض معينة وتفاعلها المستمر معها يولّد روح التضامن والانتماء الوطني، ويعزز رغبة الأفراد في العيش المشترك والدفاع عن الوطن وتنميته ، وتتحمّل الدولة – بوصفها الكيان السياسي المنظم – مسؤولية إدارة عملية الدفاع عن الإقليم وتنظيمه، بما يضمن بقاءه وحماية حدوده ومصالح سكانه. ومن ثم فإن العلاقة بين الأرض والشعب هي علاقة وجود وسيادة ؛ إذ لا يمكن أن تقوم سلطة سياسية دون أرض تمارس عليها اختصاصها.

3- الحـدود ودول الجـــوار : تُشكّل الحدود الجغرافية الإطار الذي تتحدد ضمنه سلطة الدولة وسيادتها، فهي تمثل البعد المكاني لامتداد السلطة العامة. ويتم تعيين هذه الحدود عادةً من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع الدول المجاورة، الأمر الذي يكرّس الاعتراف المتبادل بالسيادة الإقليمية ويضمن احترامها.

وتُبيَّن حدود الدولة ومجالاتها الإدارية بدقة عبر الخرائط الجغرافية، وقد تكون هذه الحدود طبيعية كالجبال والأنهار, اصطناعية , كسياجات أو منشآت أو وهمية كخطوط الطول والعرض. ولا يُشترط أن تكون مساحة الدولة محددة بمعيار معين أو أن تكون أراضيها متصلة جغرافيًا، فالأهم هو وضوح الإقليم الذي تبسط عليه الدولة سلطتها القانونية والسياسية.

4- الملامـــح الطبوغرافية : تشمل الملامح الطبوغرافية خصائص الأرض من تضاريس وامتدادات، مثل الجبال والأنهار والسهول والصحارى والمناطق الساحلية والريفية والحضرية، وهي عناصر تترك بصمتها الواضحة على تطور الدولة ونظامها السياسي؛

إذ تؤثر طبيعة التضاريس ومساحة الدولة وشكل سطحها على نمط الإنتاج الاقتصادي، وتحديد الرقعة المعمورة، وطبيعة إقامة السكان، وبالتالي على بنية السلطة المركزية وقوتها أو ضعفها. كما أن الطابع الطبوغرافي يسهم في تشكيل الهوية الجغرافية والسياسية للدولة، ويؤثر في طبيعة إدارتها، سواء كانت مركزية أو لامركزية، بحسب سهولة الاتصال بين الأقاليم وتجانسها الجغرافي والاجتماعي(16).

المطلب الثاني ـ تحليل أثر الامتداد الحدودي الليبي وتداعياته على الاستقرار السياسي:

العوامل البيئية الطبيعية والبشرية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها: تتأثر قوة الدولة ومكانتها السياسية بمجموعة من العوامل البيئية الطبيعية والبشرية التي تشكّل أساس بنيتها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهذه العوامل تُعدّ في الوقت ذاته فرصًا للتطور والبناء والاستقرار، لكنها قد تمثل أيضًا عوامل جذبٍ وتهديدٍ من قبل القوى الاستعمارية الطامعة في موقع الدولة ومواردها. ويمكن تحديد أبرز هذه العوامل على النحو الآتي:

1-**الموقع الجغرافـــــي :** يُعدّ الموقع الجغرافي للدولة أحد أهم محددات قوتها الاستراتيجية والسياسية، إذ ترتبط أهميته الدولية بموقعها على خطوط الطول ودوائر العرض، وهو ما يُعرف بالموقع المطلق (Absolute Location). ويؤثر هذا الموقع في طبيعة المناخ، ومن ثم في أنماط النشاط الاقتصادي والاجتماعي، مما ينعكس بدوره على سياسات الدولة الداخلية والخارجية. كما أن اعتدال المناخ في بعض المواقع الجغرافية يشكّل عاملًا رئيسيًا في نموّ النشاط الاقتصادي والبشري، ويمنح الدولة قدرةً أكبر على الاستقرار والتوسع السياسي.

2- **المناخ :** يرتبط المناخ ارتباطًا وثيقًا بكلٍ من النباتات الطبيعية، والزراعة، وإنتاج الغذاء، وهي عناصر تمثل ركائز الأمن الغذائي القومي لأي دولة. فالدول ذات المناخ المعتدل تمتلك القدرة على تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي، بينما تضطر الدول ذات الظروف المناخية القاسية إلى الاعتماد على الاستيراد. كما أن المناخ يلعب دورًا استراتيجيًا في العمليات العسكرية، إذ تسهم الظروف المناخية الملائمة في تيسير الحركة اللوجستية والميدانية، مما يعزز من القدرات الدفاعية للدولة.

3- **حجم وشكل الدول :** يُعد حجم الدولة وشكلها الجغرافي من العوامل الجوهرية في تحديد قدراتها الدفاعية والسياسية. فكلما كانت مساحة الدولة واسعة وحدودها قصيرة نسبيًا، كانت أكثر تماسكًا وأيسر دفاعًا عنها، وهو ما يُعرف بمفهوم الدفاع في العمق (Defence in Depth). كما أن شكل الدولة يؤثر في اتصال أجزائها ببعضها البعض، ويحدّد سهولة إدارتها وتنظيمها الإداري والسياسي، مما ينعكس إيجابًا على مكانتها الإقليمية والدولية.

4- **الصناعـــــة :** تُعدّ الصناعة أحد الأعمدة الرئيسة لقوة الدولة الاقتصادية والسياسية. فكلما تنوّعت الصناعات وتطورت، قلّ اعتماد الدولة على الاستيراد الخارجي، وأصبحت أكثر استقلالًا واعتمادًا على الذات. وتكتسب الصناعات الاستراتيجية، مثل الصناعات الثقيلة والعسكرية والتكنولوجية، أهمية خاصة في تعزيز مكانة الدولة الدولية، إذ يُعد التصنيع المتقدم طريقًا مباشرًا نحو القوة السياسية والاقتصادية في العصر الحديث.

5- **الزراعـــة والثروة الحيوانية :** تمثل الزراعة والثروة الحيوانية أساس الأمن الغذائي وركيزةً رئيسةً للاقتصاد الوطني. وتعتمد كفاءتهما على توافر المناخ المناسب، وخصوبة التربة، ووفرة المياه، وتطور التقنيات الزراعية. كما أن الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية والميكنة الحديثة يسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق الاستدامة الغذائية، ويقلل من التبعية الاقتصادية للخارج.

6- **السكان واستخدام التقنية الحديثة :** يُعدّ العنصر البشري العامل الحاسم في بناء الدولة، خاصةً مع قدرته على توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والصناعة والنقل والاتصالات. وكلما ارتفع مستوى المهارات والتعليم والتقدم التقني، ازدادت كفاءة الاقتصاد الوطني وارتفع الثقل الحضاري والسياسي للدولة. ويُستشهد في هذا السياق بتجربة اليابان، التي رغم فقرها في الموارد الطبيعية، استطاعت عبر الاستثمار في العقول البشرية والتكنولوجيا أن تصبح من أكبر القوى الصناعية في العالم.

7- **الموارد الطبيعية والبشرية :** تشكل الموارد الطبيعية والبشرية معًا القاعدة المادية والبشرية لقوة الدولة. وتشمل الموارد الطبيعية: المياه، والتربة، والمعادن، والنفط، والغاز، والثروة السمكية، وشبكات النقل والاتصالات. **و**أما الموارد البشرية فتتمثل في القوى العاملة والخبرات الوطنية القادرة على استثمار هذه الموارد بفعالية عبر التكنولوجيا والابتكار. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في تعزيز مركز الدولة السياسي والاقتصادي والاستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي(17).

انعكاسات الانقسام الداخلي على السياسة الخارجية الليبية:

تشهد ليبيا منذ عام 2011 حالة معقدة من الانقسام السياسي والاقتصادي والأمني والمؤسساتي، ترافقت مع تصدّعٍ واضح في النسيج الاجتماعي، ما انعكس بعمق على سياساتها الخارجية ومكانتها الإقليمية والدولية. هذا الانقسام، الذي طال مختلف جوانب الدولة، أضعف حضور ليبيا على الساحة الدولية وأفقدها الكثير من عناصر قوتها التفاوضية والدبلوماسية. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر وتأثيرات هذا الانقسام في النقاط الآتية:

أولاً ـ العزلة الداخلية وتراجع الأولويات الخارجية : أدى الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما نتج عنه من انقسام سياسي ومؤسساتي، إلى انكفاء السياسة الليبية على الشأن الداخلي، وانشغال جميع الأطراف بمحاولة السيطرة على النظام السياسي المستقبلي للدولة.

أصبحت قضايا الحكم والانتخابات والمناصب السيادية محور اهتمام الأطراف المتنازعة، بينما تراجعت الأولويات الخارجية إلى المرتبة الثانية. وبذلك انعكست الاضطرابات الداخلية على السياسة الخارجية، إذ بات من الصعب صياغة توجه خارجي موحد في ظل الانفلات الأمني، والصراعات الأهلية، وتعدد مراكز القرار. وقد أسهم هذا الواقع في عزلة ليبيا الإقليمية والدولية، وفتح الباب أمام تدخلات خارجية من أطراف تسعى لاستغلال ضعف الدولة

ثانياً ـ ضعف مؤسسات صنع القرار السياسي والدبلوماسي : على عكس الحقبة السابقة في عهد العقيد معمر القذافي، الذي كان يحتكر رسم السياسة الداخلية والخارجية ضمن إطار الأيديولوجيا القومية والثورية، شهدت ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011 انهيارًا تدريجيًا في مؤسسات صنع القرار. فالانقسام بين الشرق والغرب أفرز ازدواجية في مراكز السلطة وغيابًا للتنسيق المؤسسي، مما جعل القرارات السياسية والدبلوماسية غير ملزمة وغير قابلة للتنفيذ. وقد تجلى هذا الخلل في تسييس التمثيل الدبلوماسي، مثل النزاع بين قبيلتي البراعصة والدرسة حول منصب سفير ليبيا في مصر، وهو ما يعكس تغليب الولاءات القبلية والمحلية على المعايير المهنية والوطنية. هذا الاضطراب أدى إلى تردد الدول والمنظمات الدولية في التعامل مع ليبيا أو إقامة مشاريع مشتركة معها، نتيجة غياب وحدة القرار السياسي والدبلوماسي.

ثالثاً ـ الانقســام المالي والنفطي وانعكاساته على السياسة الخارجيــة : امتد الانقسام إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية، ولا سيما في إدارة النفط والبنك المركزي والصناديق الاستثمارية. وتحول الهلال النفطي إلى بؤرة صراع بين الشرق والغرب، مما أدى إلى خسائر مالية ضخمة حَرمت الدولة من الاستفادة من مواردها الطبيعية ومن أموالها المجمدة في الخارج. ونتيجة لذلك، تراجعت قدرة ليبيا على تمويل سياستها الخارجية، سواء من خلال فتح السفارات والبعثات الدبلوماسية أو عبر المشاركة الفاعلة في المحافل الإقليمية والدولية. وكانت السياسة النفطية والمالية في عهد القذافي تمثل أحد أهم أدوات التأثير الإقليمي والدولي لليبيا، خاصة في القارة الأفريقية، لكن هذا الدور تلاشى بعد الانقسام

رابعاً ـ تعدد التحالفات الخارجية وتضاربها : تحولت ليبيا بفعل الانقسام إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، حيث سعت كل من الحكومتين المتنافستين إلى الاحتماء بحلفاء خارجيين. فقد

تحالفت حكومة طرابلس (الغرب) مع تركيا وإيطاليا وبعض الدول العربية، بينما لجأت حكومة الشرق (طبرق إلى مصر وفرنسا والإمارات وروسيا. هذا التباين في التحالفات جعل السياسة الخارجية الليبية مرتهنة للمصالح الإقليمية وأفقدها استقلاليتها، كما زاد من تعقيد المشهد السياسي الداخلي وأضعف قدرة الدولة على صياغة رؤية دبلوماسية موحدة.

خامساً ـ تآكل الثقة الإقليمية والدولية في الدولة الليبية : أدى استمرار الانقسام إلى مخاوف إقليمية ودولية من الدخول في شراكات أو اتفاقيات مع ليبيا، بسبب غياب الضمانات والاستقرار السياسي. كما دفعت هذه الحالة العديد من الدول والمنظمات إلى تجميد أنشطتها وتعاملاتها مع الحكومة الليبية إلى حين توحيد مؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، تراجعت مصداقية ليبيا الدولية، وتضاءل حضورها في المنظمات الإقليمية والمحافل الدولية، خاصة مع غياب رؤية دبلوماسية موحدة واستراتيجية خارجية متسقة بين الشرق والغرب

سادساً ـ تأثير الانقسام على الكوادر الدبلوماسية : انعكس الانقسام كذلك على الجهاز الدبلوماسي الليبي، حيث انقسمت النخب السياسية والإدارية بين معسكري الشرق والغرب. وأصبحت كل جهة تعمل على استقطاب الكفاءات والكوادر لصالحها، مما أدى إلى تهميش فئات واسعة من الدبلوماسيين المحايدين أو غير المنتمين لأي طرف. كما أُقصيت فئات عملت في عهد النظام السابق بدعوى "العزل السياسي"، ما تسبب في نزيفٍ للخبرات والكفاءات التي كان يمكن توظيفها في إعادة بناء الدبلوماسية الليبية. ونتيجة لذلك، غابت المبادرات الفاعلة على الساحة الدولية، واستمر الجمود الدبلوماسي في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية ذات الصلة بليبيا(18).

الخاتمة:

يتّضـــح من خلال هذا البحث أن العامل الجغرافي يمثل أحد المرتكزات الأساسية في فهم طبيعة الاستقرار السياسي في ليبيا، إذ تتشابك الجغرافيا مع السياسة والاقتصاد والمجتمع في نسيجٍ واحد يصعب فصله. فقد أظهرت الدراسة أن موقع ليبيا الجغرافي المتميز، الممتد على ساحلٍ طويل يطل على البحر المتوسط والمترابط بعمق مع إفريقيا، جعلها في آنٍ واحد مركزاً استراتيجياً ومسرحاً للتنافس الإقليمي والدولي. كما أن التنوع الجغرافي والبشري داخل البلاد، وما يرافقه من تباينات مناطقية وقبلية، أسهم في تعقيد مشهدها السياسي، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة وتعدد مراكز النفوذ.

لقد أثبت الواقع الليبي أن الاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق بمجرد توافر الموارد أو القوة الجغرافية، بل من خلال إدارة رشيدة لهذه المقومات، تقوم على العدالة في توزيع الثروة، والتمثيل المتوازن بين الأقاليم، وبناء مؤسسات قادرة على التكيف مع التحديات

الداخلية والخارجية. ومن ثمّ، فإن إعادة بناء الدولة الليبية واستعادة استقرارها السياسي تمرّ حتماً عبر قراءة عميقة للعامل الجغرافي وتوظيفه في تعزيز الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة، بدلاً من أن يكون سبباً في الانقسام والتنازع.

النتائـــــــــج:

ـ أسفر تحليل أثر العامل الجغرافي على الاستقرار السياسي في ليبيا عن مجموعة من النتائج الجوهرية التي تعكس التفاعل العميق بين الجغرافيا والبنية السياسية والاجتماعية للدولة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية، ولكن بصياغة فقرة علمية مترابطة وليست على شكل تعداد رقمي

ـ أظهرت الدراسة أن الجغرافيا الليبية بموقعها الاستراتيجي في قلب البحر المتوسط وبامتدادها العميق في القارة الإفريقية تمثل عامل قوة محوري يمنح الدولة إمكانات اقتصادية وسياسية كبيرة، إلا أن هذا الموقع ذاته جعلها عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية، مما زاد من هشاشة بنيتها السياسية في فترات الاضطراب. كما بينت النتائج أن المساحة الواسعة والتباين المناخي والسكاني بين الشرق والغرب والجنوب أدت إلى صعوبات في تحقيق التكامل الإداري والسياسي، وأسهمت في تكريس الانقسامات الجهوية والقبلية، خصوصاً بعد عام 2011 حين انهارت مؤسسات الدولة المركزية.

ـ تشير النتائج - أيضاً - إلى أن الاستقرار السياسي في ليبيا لا يرتبط فقط بالموقع أو الموارد، بل بقدرة النظام السياسي على إدارة التوازن بين مكونات الجغرافيا البشرية والطبيعية.

التوصيات :

1.إن عملية تأمين الحدود الليبية أصبحت من أكبر التحديات التي تواجها ليبيا وحتى دول الجوار ، ضرورة العمل على توفير الامن القومي ومواجهة الدوافع التي تسهم في ازدياد ظاهرة الهجرة ، وتفعيل العناصر الامنية على الحدود خلال تسيير دوريات برية وبحرية وجوية.

2- الحد من التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لليبيا باسم إرساء قواعد الديموقراطية ، والتي تبرز مطامعها في صراعاتها واتجاهاتها لرسم مستقبل الدولة الليبية بما يتفق مع مصالحها.

3- إن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي فان معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية ، وكون النفط مادة غير متجددة فضرورة البحث عن مصادر بديلة لنفط والغاز ، أي امكانية الاستفادة من ضوء الشمس في توليد الطاقة وذلك لتوفر اشعة الشمس بكميات كبيرة في ليبيا

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش:

1. النعيمي,أحمد ، "السياسة الخارجية"، دار زهران,الأردن ،(2011),ص,200.
2. صبري, اسماعيل,"العلاقات السياسية الدولية", مطبعة التحرير,القاهرة ،الطبعة الأولى,(1991)ص174.
3. شمبش,علي ،" العلوم السياسية "، دار الكتب الوطنية ,بنغازي،(2013),ص,347.
4. شمبش,علي ، المرجع نفسة،ص348.
5. عبد الحميد عبد الحميد ، العوامل الجغرافيا لاستقرار الدولة وضعفها ، مجلة الوعي ، العدد2018،387
6. سليم,محمد ، "تحليلي السياسة الخارجية" ، دار الجبل,بيروت (2001)، ص, 154-155.
7. سيلم,محمد، المرجع نفسة ، ص153
8. سليم ,محمد,المرجع نفسة ، ص150.
9. الظاهر,نعيم،" الجغرافيا السياسية المعاصرة" ، دار اليازوري عمان ، (2001) ،ص 26.
10. الشاهر, شاهر,"الجغرافيا السياسية", المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية,ألمانيا / برلين,الطبعة الأولى,(2024),ص,16:25
11. اسماعيل بو قرة ، "الاستقرار السياسي واثرة على التنمية المحلية في الجزائر" ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،العدد8،(2017),ص358,متوفر عبر: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/4/2/42461 .
12. هادي,سهيلة, "الاستقرار السياسي في دراسة المؤشرات و عوامل التحقيق", مجلة دراسات و ابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد 10 , العدد 3 , سنة النشر (2018),ص , 126,متوفر عبر: https://asjp.cerist.dz/en/article/59926 .
13. بو عافية, صالح ،" الاستقرار السياسي ،قراءة في المفهوم والغايات"، دفاتر السياسة والقانون ،العدد15,(2016),ص 311-312,متوفر عبر: https://arabprf.com/?p=2307 .
14. بوعافية,صالح,مرجع سابق,ص,322:324.
15. مسعود, حسين ، "جغرافية ليبيا" ،دار الفسيفساء,طرابلس ،(2012)ص 11-12.
16. حسين,محمد," الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الإماراتي (2004-2021)", مجلة كلية السياسة والاقتصاد, المجلد 15, العدد 14,(2022),ص,360,361,متوفر عبر: https://jocu.journals.ekb.eg/article_229980_8c31191f8d70ef2e56fdd395a4d3fd8d.pdf .
17. السائح,عمران," دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي واستغلال عوامل البيئة الجغرافية في إعادة بناء وأستقرار ليبيا", مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية المجلد4,العدد3,(2023),ص,576,577,متوفر عبر: https://www.hnjournal.net/wp-content/uploads/2023/03/41% -1.pdf .
18. الجرو, حسين ، الفلاق,أحمد,"الجغرافيا السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي دراسة للحالة الليبية بعد ثورة 17 فبراير",المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية,"المجلد3,لبعدد3,(2024)ص,89,90,متوفر عبر: